

{ العلاقات الفرنسية-الليبية:
خلفية تاريخية ورؤية مستقبلية }

الاستاذ المساعد الدكتور

مفيد كاصد الزيدي^(١)

Email:mufeed2003@hotmail.com

الملخص

تميزت العلاقات الفرنسية-الليبية بحالة من عدم الاستقرار وعرفت الكثير من الأزمات وصلت إلى المواجهات العسكرية والحرب التي دارت على ارض دولة تشاد في ثمانينيات القرن العشرين، ثم حصل نوع من التطبيع في هذه العلاقات بعد عام ٢٠٠٣ مع التحسن في العلاقات الليبية-الغربية عامة والتي انعكست على تطورها مع فرنسا خاصة. ولكنها شهدت موقفا فرنسيا متشددا من حكم الزعيم معمر القذافي بعد اندلاع الثورة الليبية في ١٧ شباط ٢٠١١ وصلت إلى حد التدخل العسكري الفرنسي إلى جانب حلف الناتو من اجل الإطاحة بالنظام، والذي تم بالفعل في تشرين الأول ٢٠١١ وبدء مرحلة جديدة من التعاون والتحالف بين ليبيا وفرنسا، نسعى إلى تبيان الرؤى المستقبلية له في هذا البحث.

مقدمة.

لقد تميزت العلاقات الفرنسية- الليبية بالتذبذب ارتفاعا وهبوطا، وعرفت الكثير من الأزمات وصلت في بعض الأحيان إلى مرحلة المواجهة العسكرية المباشرة في حرب تشاد في ثمانينيات القرن العشرين. ثم حصل تطبيع في علاقات البلدين في السنوات الأولى من الألفية الثالثة، لكنها سرعان ما كانت تصاب بالانتكاسة وتعود من جديد إلى المواجهة السياسية والإعلامية. تعد ليبيا دولة ذات أهمية جيوسراتيجية في إطلالتها على البحر المتوسط ومساحتها الكبيرة ومواردها الطبيعية من النفط والغاز الطبيعي والزراعة، والتي تجعل منها محط أنظار القوى الكبرى

^(١) مركز الدراسات الدولية-جامعة بغداد.

والرغبة بإقامة علاقات متميزة معها في الصعد كافة. ومن جانب آخر فإن فرنسا دولة لها أهميتها السياسية والتاريخية والاقتصادية كواحدة من القوى الكبرى في العالم، ولها إرث تاريخي وكولونيالي في منطقة شمال أفريقيا، وترغب في إعادة أمجادها من جديد بان يكون لها نفوذ ومصالح إستراتيجية في ليبيا وتسعى جاهدة إلى إقامة شراكة معها في ظل النظام الجديد بعد قيام الثورة الليبية التي اندلعت في ١٧ شباط ٢٠١١.

ونطرح في البحث هذا فرضية التقارب الفرنسي- الليبي في أواخر عهد القذافي والفوائد التي أرادت باريس أن تجنيها من ذلك، وهل فشلت خطوات الرئيس نيكولا ساركوزي (٢٠٠٧-٢٠١٢) في ذلك التقارب، والأهداف التي حلم في تحقيقها في قيادة العمل السياسي والعسكري للإطاحة بالقذافي ونظامه، وهل العلاقات بين البلدين تسير نحو الأفضل وتحسن في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية.

تم تقسيم البحث على عدة محاور تتناول الخلفية السياسية والاقتصادية والاجتماعية عن ليبيا في عهد القذافي، ثم خلفية عن السياسة الفرنسية تجاه المنطقة العربية، والمحددات الداخلية والخارجية في العلاقات الفرنسية-الليبية، ثم تتطور العلاقات الفرنسية-الليبية للمدة بين ١٩٦٩-٢٠١١، وقيام الثورة الليبية في ١٧ شباط ٢٠١١ وأسبابها الداخلية والخارجية ونتائجها، والدور الفرنسي في دعم الثورة وقادتها الجدد وآفاق العلاقات الفرنسية-الليبية في ظل الظروف التي تعاني منها ليبيا اليوم .

أولاً- ليبيا: البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

تمثل ليبيا دولة ذات أهمية إستراتيجية في أفريقيا، فهي جغرافيا وجيوبوليتيكا فهي تطل على الساحل الجنوبي من البحر المتوسط، ويحدها من الشرق مصر، ومن الجنوب الشرقي السودان، ومن الجنوب تشاد والنيجر، ومن الغرب الجزائر، ومن الشمال الغربي تونس. وتبلغ مساحة ليبيا ١٨٠٠ مليون كم^٢، وهي الرابعة على الصعيد الأفريقي من ناحية المساحة والسابعة عشر على الصعيد العالمي، ولها ساحل على البحر المتوسط يفصلها عن القارة الأوربية طوله حوالي ١٩٥٥ كم وهو الساحل الأطول بين جميع الدول المطلة على هذا البحر.

من الناحية الاقتصادية، يبلغ عدد سكان ليبيا حسب احصاءات عام ٢٠١٠ حوالي ٦٥٩٧ و٩٦٠ مليون نسمة، وحسب دليل التنمية البشرية لعام ٢٠١١ فإن تسلسل ليبيا في

التنمية ٦٤ عالميا و٦ عربيا، ويبلغ الناتج المحلي الاجمالي عام ٢٠١١ حوالي ٩٢.٠١٠ مليار دولار، ونصيب الفرد من الدخل القومي الاجمالي ٦٣٧ و١٢ الف دولار سنويا، ومتوسط العمر في ليبيا هو ٧٤ و٨ سنة، وهي تحتل مستوى التنمية العربية (العالية) بين المستويات الأربعة وهي (العالية جدا، العالية، المتوسطة، الضعيفة). وتمتلك ليبيا ثروات طبيعية كبيرة في مقدمتها النفط حيث تنتج ١٥ مليون برميل يوميا، وفي الغاز الطبيعي لها احتياطي يبلغ ٤٠ مليار متر مكعب. (١)

وبرى رونالد جون في رؤيته التحليلية للاقتصاد الليبي مابعد عام ١٩٦٩ دور النفط والغاز الطبيعي بعدهما اساس الدخل القومي الليبي وأنهما خضعا لسياسة الأقلية في ليبيا وليس لصالح الشعب على الرغم من الثروات الكبيرة التي تمتعت بها خزينة الدولة الليبية، وان العوائد المالية لم تؤد دورا في حركة القوى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لأنها تأثرت بالأزمات الاقتصادية التي عانت منها ليبيا على مدى العقود الأربعة السابقة. وهذا أسس لإشكالية من الصراع في الاقتصاد الليبي بين الايدولوجيا الاشتراكية للنظام والعوائد النفطية الكبيرة، وكيفية تسخيرها للتنمية والنهوض بالمجتمع والدولة في ليبيا. (٢) انظر للتفاصيل عن الانتاج والعوائد الليبية في حقل النفط والغاز الطبيعي الجداول ادناه

جدول رقم (١)

إنتاج النفط الخام في ليبيا بالألف برميل يوميا (٢٠٠٦-٢٠١٠)

٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
١,٧٥١	١,٦٧٤	١,٧٢٢	١,٤٧٤	١,٤٨٧

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١١، صندوق النقد العربي، ابوظبي، ٢٠١١، ص ٣٣٨.

جدول رقم (٢)

الغاز الطبيعي في ليبيا المسوق (٢٠٠٦-٢٠٠٩) بالمليون متر مكعب

٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
١٣,١٩٥	١٥,٢٨٠	١٥,٩٠٠	١٥,٩٠٠

المصدر: التقرير العربي الموحد ٢٠١١، ص ٣٣٩.

جدول رقم (٣)

احتياطي النفط في ليبيا (٢٠٠٦-٢٠١٠) بالمليون برميل

٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦
٤٦,٤٢	٤٦,٤٢	٤٤,٢٧	٤٣,٦٦	٤١,٤٦

المصدر: التقرير العربي الموحد ٢٠١١، ص ٣٣٦.

جدول رقم (٤)

احتياطي الغاز الطبيعي في ليبيا (٢٠٠٦-٢٠١٠) مليار متر مكعب

٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦
١,٥٤٩	١,٥٤٩	١,٥٤٠	١,٥٤٠	١,٤٢٠

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي ٢٠١١، ص ٣٣٧.

جدول رقم (٥)

مداخيل النفط والغاز الطبيعي في ليبيا (٢٠٠٦-٢٠١٠) مليون دولار

٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦
٣٨,٧٦٤	٢٩,٤٤٦	٥٢,٠٨٤	٣٦,٧٨٣	٣٥,٤٧٥

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي ٢٠١١، ص ٣٤٤.

من الناحية الاجتماعية، فقد أدى النزوح الكبير للعديد من الاقوام والشعوب الى الاراضي الليبية على مر السنين الى تشكل البنية المجتمعية من السكان الأصليين والأقليات ومعها الجاليات الأجنبية، وعلى الرغم من ذلك حافظت ليبيا على وحدتها الجغرافية التي ضمت ثلاث ولايات او مقاطعات هي طرابلس في الغرب وبرقة في الشرق وفزان في الجنوب، فضلا عن التماسك الديني والمذهبي حيث ان غالبية السكان الليبيين هم من المسلمين على (المذهب المالكي) مع نسبة قليلة من (المذهب الشافعي)، مع وجود مسيحي شهد تراجعاً في العقود الأخيرة، إلى جانب اليهود في بعض المدن الليبية بفعل الهجرات المتواصلة من ليبيا منذ أربعينيات القرن العشرين.

والى جانب السكان العرب هناك الاقليات من البربر الامازيغ الذين يسكنون أقصى الغرب الليبي في مدن زواره وجبل نفوسة وغدامس، وهناك العرب البدو والأندلسيون والأتراك والمصريون الذين يتواجدون في المنطقة الشرقية من ليبيا وامتدادهم الى داخل مصر وأبرزهم قبائل (أولاد علي) ويتواجدون في مناطق السلوم ومرسى مطروح وماجاورهما، وهناك المغاربة والتوانسة في الغرب، والطوارق في الجنوب والسود ويسمون (السودان) وقبائل التبو في مناطق الكفرة وفزان ومرزق وسبها، واليهود في طرابلس ومصراته ودرنة بشكل خاص، وأيضا تتواجد الجاليات الايطالية والمالطية واليونانية والأفريقية. أما اللغات واللهجات فنتشر في ليبيا اللغة العربية والامازيغية والاولجية (في منطقة اوجلة وسوكنة)، والهوساية لدى قبائل الهوسا في منطقة غات قرب النيجر، والتبيا لغة قبائل التبو، ولغة القرعان المستخدمة لدى السكان القادمين من وسط تشاد وهي تنتشر في مناطق جنوب ليبيا. (3)

من الناحية السياسية، فقد عانت ليبيا من الغزو والاستيطان من قبل الدول والأقوام امثال الإغريق والرومان والبربر والفينيقيين والوندال والبيزنطيين إلى حين مجيء الإسلام إلى منطقة شمال أفريقيا وتحديدًا إلى ليبيا في القرن الأول الهجري/ السابع الميلادي في أثناء العصر الراشدي، مروا الى فترة الحكم الفاطمي ثم مجيء قوى قبلية وهي بني هلال وبني سليم، ثم امتداد الدولة الأيوبية من حكم بلاد الشام ومصر لكي تصل إلى ليبيا، ومن ثم الأسباب عام ١٥١٠ دخلوا أجزاء من طرابلس الغرب واستمر حكمهم إلى عام ١٥٣٠ حيث تركوها إلى فرسان مالطا، إلى أن دخلها العثمانيون في عام ١٥٥١ بعد أن استسلم فرسان مالطا في المعارك وسمح لهم بالخروج من طرابلس الغرب إلى مالطا ودخل الوالي سنان باشا في ١٥ آب ١٥٥١ المدينة، واستمروا بحكمهم إلى عام ١٧١١ في فترة حكم الأسرة القرمانلية في ليبيا، ثم عرفت الفترة من عام ١٧١١ إلى عام ١٨٣٤ بحقبة (العهد العثماني الأول)، ثم تبعها الفترة بين ١٨٣٤ إلى ١٩١١ وتسمى بحقبة (العهد العثماني الثاني). وقد جاء الاحتلال الايطالي لليبيا في عام ١٩١١، وظهرت الحركة الوطنية بقيادة الزعيم عمر المختار، واستمرت المواجهات بين الطليان والليبيين إلى فترة الحكم البريطاني الذي امتد بين (١٩٤٧-١٩٥١)، وبعدها أعلن في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥١ نشوء (المملكة الليبية المتحدة)، وكان آخر ملوكها إدريس السنوسي الذي استمر حكمه الى قيام الثورة في الاول

من ايلول/سبتمبر عام ١٩٦٩ ومجيء الضباط الاحرار واعلان الجمهورية الليبية، والتي تحولت بعد سنوات في ٢ اذار/مارس عام ١٩٧٧ إلى الجماهيرية العربية الليبية (٤)، حيث استمر حكم الزعيم الليبي معمر القذافي (١٩٦٩-٢٠١١) أكثر من أربعة عقود حتى قيام ثورة ١٧ شباط/فبراير ٢٠١١ والتي وصلت إلى الإطاحة بالنظام الليبي في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. (٤)

أما الأمن في ليبيا فهو المنظومة الأهم التي عرفت في عهد القذافي، والتي ربطت الأمن المجتمعي بالولاء للدولة من اجل الحفاظ الاستقرار والأمن في جميع ربوع البلاد، من أقصى الغرب حيث الحدود التونسية- الجزائرية إلى أقصى الشرق حيث الحدود المصرية، ومن الشمال حيث البحر الأبيض المتوسط والحدود البحرية مع أوروبا إلى الجنوب والحدود مع السودان وتشاد والنيجر.

في حين غابت الدولة تلك المؤسسة المدنية الحديثة، فلم يكن احترام للحريات العامة وحقوق الإنسان و المجتمع المدني الحديث، وبقي التحول من البداوة الى التحضر في السلوك المجتمعي ضعيفا على الرغم من الربيع النفطي الهائل، وربما يعود السبب في انتهاج الطريق الاشتراكي للشورة منذ قيامها والتاثر بالتجارب الاشتراكية العربية والعالمية، ثم نقل التجربة السوفيتية الستالينية، والاعجاب بتجربة فيدل كاسترو في كوبا، وتجربة الصين في عهد ماوتسي تونغ جميعها تركت آثارها على التجربة الليبية التي اتبعت الاشتراكية التي طرحها القذافي في (الكتاب الأخضر) أو مأسماه (الطريق الثالث)، وتغيير تسمية الدولة منذ عام ١٩٧٧ ليصبح (الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى) والذي يبدو متأثرا بتسمية الدولة السوفيتية السابقة. (٥)

وكانت سمات تلك الحقبة اعتماد النظام على سياسة الحياد وعدم الانحياز والتقارب مع الدول الآسيوية والإفريقية واللاتينية، ودعم حركات التحرر في مختلف دول العالم، وتحريم إقامة الأحزاب والجمعيات الأهلية، ومنع الصحافة

مما أضعف حالة المشاركة السياسية والمساهمة الديمقراطية في المجتمع الليبي. ولم يكتب دستور للدولة خلال تلك الحقبة واستعيض عنه بالكتاب الأخضر كدستور للدولة، وتحول المجتمع الليبي الذي خرج من النظام الملكي (شبه الليبرالي) الى مجتمع منغلق تغيب عنه مظاهر الديمقراطية والتعددية السياسية، وأصبح المواطن مهتم بالدرجة الأساس في البحث عن لقمة العمل العيش له ولأولاده وأسرته. (٦)

ومن جهة أخرى صرفت الدولة جهودها السياسية وإمكاناتها المالية منذ أواخر تسعينيات القرن العشرين للتحويل صوب القارة الأفريقية بهدف إقامة (الاتحاد الأفريقي) أي التحول في سياسة القذافي من العروبة إلى الافارقة، وفسر المراقبون موقف النظام في التحول الليبي نحو الوحدة الإفريقية نتيجة فشل الجهود الليبية لعدة سنوات في إقامة الوحدة العربية، والتغير في الساحة الدولية بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وإقامة نظام القطب الواحد بقيادة الولايات المتحدة، وآثار الغزو العراقي للكويت وتبلور نظام عربي جديد ابتعد عن ايدولوجيا الوحدة العربية والفكر القومي العربي.

وبدأت ليبيا خطوات لتحقيق التعاون الأفريقي-الأفريقي للوصول إلى حلم الاتحاد الأفريقي ليكون على غرار الاتحاد الأوروبي، حيث بذلت ليبيا جهودا كبيرة بدفع المساعدات والتبرعات المالية وإقامة الاستثمارات الليبية والمشاريع الاقتصادية والعمرائية. ولكن التجربة الليبية بعد كل الإمكانيات والجهود التي بذلت وصلت إلى طريق مسدود عندما سعى الزعيم الليبي لإقامة (الولايات المتحدة الإفريقية) بعد أن رفضت بعض دول القارة مثل المغرب ومصر وجنوب أفريقيا ذلك المشروع، وعدم تأييد الولايات المتحدة للتغلغل الليبي في القارة الأفريقية، ورفض فرنسا لقيام مثل هذا الاتحاد في مناطق نفوذها (التقليدية) ويمكن رؤية التغيرات التي مرت بها الدولة الليبية خلال العقود الماضية من خلال الجدول رقم (٦) أدناه.

ثانيا: السياسة الفرنسية في المنطقة العربية.

يعود الوجود الفرنسي في المنطقة العربية الى الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩، حيث رافقها تطور التجارة الفرنسية البحرية في عهد نابليون بونابرت أواخر القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر في هذه المنطقة. ولكن ذلك الوجود تراجع مع التقدم البريطاني في المنطقة على حساب فرنسا في العقد الثالث من القرن التاسع عشر. وخلال حكم والي مصر محمد علي باشا (١٨٠٥-١٨٤٠) سعت بريطانيا إلى تعزيز نفوذها في منطقة الشرق الأوسط، في حين اتجهت فرنسا إلى مراقبة ذلك النفوذ والتوسع في شمال أفريقيا عندما احتلت الجزائر عام ١٨٣٠، وتونس عام ١٨٨١ وتبلور التنافس البريطاني-الفرنسي في مجال السيطرة على طرق النقل المواصلات البحرية في البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط. ثم تراجع النفوذ الفرنسي في هذه المنطقة بعد الحرب العالمية الأولى والمرحلة التي تلتها نتيجة عوامل عدة أبرزها تزايد النفوذ البريطاني في الشرق الأوسط، وظهور التيار القومي العربي ونشوب الثورات العربية ضد الاستعمار الاجنبي، واعلان استقلال عدد من الدول العربية في خمسينيات وستينيات القرن العشرين (٧).

وفي عهد الرئيس الفرنسي شارل ديغول (١٩٥٨-١٩٦٩) اتبع سياسة ضمن المحور الأوربي الذي رأى فيه إن استقلال فرنسا لن يأتي إلا بوحدة أوروبا وتحقيق أمنها، وأدى ذلك إلى بعث مجد فرنسا وإعادة تأثيرها في أوروبا والعالم، وعمد إلى إزالة الاستعمار الذي أثقل كاهل فرنسا، وترسيخ التوافق الفرنسي-الألماني في أوروبا، وإخراج فرنسا من القيادة العسكرية لحلف الناتو الخاضع للهيمنة الامريكية، وادانة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، وعمل على صياغة رؤية مختلفة لأوروبا وما يجب ان تكون عليه، وأكد ان أمن أوروبا هو من أمن البحر الأبيض المتوسط ، ومن ثم ركزت فرنسا سياستها على امن وسلام منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال حقبة الحرب الباردة، ومحاولة تقريب وجهات نظر القوتين العظميين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي(السابق)، وعدم هيمنة أي منهما على تلك المنطقة الحيوية من العالم. ورأى ديغول أيضا أن الوجود الفرنسي متواضع في المنطقة العربية بسبب اشتراك فرنسا في العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦ وحرب الجزائر ١٩٥٤، ومن اجل الحفاظ على الوجود الثقافي والتاريخي في المنطقة كان عليه أن ينهي حرب الجزائر ويحسن علاقاته بلاده بالدول العربية ويوقف تأييد بلاده لإسرائيل(٨).

وسار الرؤساء الفرنسيين بعد ديغول على خطى سياساته تجاه قضايا شمال أفريقيا والشرق الاوسط لاسيما الرئيس فرانسوا ميتران (١٩٨١-١٩٩٥) الذي أكد إن فرنسا في ظل حكم الاشتراكيين لا تختلف عما كانت عليه في العهد الديغولي. وفي السياق نفسه استمرت سياسة فرنسا في عهد الرئيس جاك شيراك (١٩٩٥-٢٠٠٧) الذي شهدت سنوات حكمه تطورا ملموسا في علاقات بلاده بالدول العربية وخاصة دول شمال أفريقيا ومنها ليبيا. وفي عهد الرئيس نيكولاي ساركوزي عملت الإدارة الفرنسي للحفاظ على الخط الديغولي-الميتراي داخل (حزب الاتحاد من اجل حركة شعبية) الذي تزعمه ساركوزي مع الميل نحو السياسة الغربية والأمريكية التي تحقق مصالح فرنسا العليا. ومع تولي الرئيس الفرنسي الجديد فرانسوا هولاند (٢٠١٢- إلى الآن) في منتصف ايار ٢٠١٢ الحكم في فرنسا أكد على استمرار الدولة في سياستها الخارجية في الخطوط العامة لها، واستبعاد حدوث تحولات جذرية لها والتأكيد على المصالح الفرنسية في الخارج وخاصة في شمال أفريقيا والشرق الأوسط، مع دعم ما يعرف ب(الربيع العربي) والاستعداد للتحاور مع الحركات الجديدة بالمنطقة التي تقبل بالديمقراطية وترفض العنف ولا تتجاوز على الحريات العامة كالأديان والمرأة والصحافة والعمل الحزبي وغيرها.

علما إن السياسة الفرنسية فيها اتجاهين رئيسيين، الأول (الديغولي-الميتراي) نسبة إلى الرئيسين ديغول وميتران، والاتجاه الثاني المذهب الأطلسي الغربي. ويعد الأول الأكثر تأثيرا في السياسة الفرنسية ويرى أصحابه أن فرنسا لها دور متميز وفعال تؤديه في عالم الجنوب وهو جزء من مصالحها الوطنية، وان هذا الدور لا يتم إلا إذا اتبعت فرنسا سياسة مستقلة في هذه المناطق تجسيدا للمصالح الفرنسية العليا، وتعزيز سياسة التعددية القطبية في العالم. أما الاتجاه الثاني الذي يرى أصحابه أن فرنسا عليها ان تعرف انتمائها إلى الأسرة الدولية، وان واجبها يتمثل في أن تكون متضامنة معها، وان هناك تهديدات تواجه فرنسا تمس مصالحها الإستراتيجية ولا بد من السير في الاتجاه الذي تمضي فيه الزعامة الغربية سواء الأمريكية أو الأوروبية. وبهذا تهدف فرنسا في سياستها الأوروبية ومن خلال تطلعها الى منطقة شمال أفريقيا والشرق الاوسط الى تحقيق مصالحها الاستراتيجية وتعزيز نفوذها، والحصول على الامتيازات النفطية والاستثمارات وعقود اعادة البناء

والاعمار وترسيخ الأمن والتنمية الاقتصادية التي تحقق لها مصالحها العليا، وهي بالتالي تدعم إقامة علاقات وثيقة مع دول المنطقة وفي مقدمتها ليبيا في ظل التجربة الديمقراطية الجديدة. (٩)

ثالثا: المحددات الداخلية والخارجية في العلاقات الفرنسية - الليبية.

شهدت العلاقات بين فرنسا وليبيا مؤخرا تحول من حالة العداء إلى التحالف والشراكة في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية، وهناك تفاعل حول مستقبل تلك العلاقات بعد أن توفرت لها مقومات النجاح مثل الوضوح في الرؤية و التعاون والمصالح المشتركة للبلدين، والتوافق في المواقف تجاه القضايا السياسية على الصعيدين الإقليمي والدولي، وأرادتهما في الانتقال إلى مستوى التحالف الاستراتيجي، حيث يشير المشهد العام إن ليبيا تضع علاقاتها مع فرنسا في إطار النهوض بالتجربة الديمقراطية التي تواجه التحديات الداخلية والخارجية وتحتاج وقفة الاصدقاء بخبراتهم وامكاناتهم للمساعدة في بناء الدولة الليبية الجديدة. وفي المقابل تسعى فرنسا إلى أن تحقق لها علاقاتها مع ليبيا عوائد مالية واستثمارات ومبيعات أسلحة ونفوذ أقوى في منطقة إستراتيجية بالنسبة لها.

وهناك محددات داخلية وخارجية للعلاقات الفرنسية - الليبية. ففي المحددات الداخلية من الناحية السياسية والتي تتمثل في دوائر صنع القرار وانعكاسات ذلك على العلاقات بينهما، فليبيا الجديدة التي ظهرت مابعد قيام الثورة الليبية تقوم على نظام يطمح أن يكون ديمقراطي تعددي تشترك فيه الاحزاب والقوى السياسية التي دخلت اللعبة الديمقراطية وأمنت بها، والاحتكام إلى الانتخابات البرلمانية التي أفرزت (المؤتمر الوطني العام المنتخب من الشعب، والذي انتخب رئيس الحكومة ووافق على التشكيل الوزارية الجديدة، والمسؤولة امام المجلس الوطني من اجل العمل سوية، أي البرلمان والحكومة من اجل تحقيق الاستقرار في العملية السياسية، واشاعة اجواء الديمقراطية بوجود الاحزاب والتعددية السياسية والصحافة الحرة ومنظمات المجتمع المدني وحرية وسائل الاعلام والنشر والحريات العامة الأخرى. في حين تقوم وزارة الخارجية كجهة تنفيذية بدور دبلوماسي في بلورة عملية صنع القرار الخارجي بعد عقود طويلة من الحكم الفردي وغياب مظاهر العمل الديمقراطي الحقيقي.

أما فرنسا، فأن النظام السياسي فيها تعددي يقوم على رئيس الجمهورية المنتخب، والجمعية الوطنية المنتخبة شعبيا، وهناك وزارة الخارجية ودوائر صنع القرار حيث التعددية السياسية والحزبية التي تجعل

فرنسا في طليعة دول أوروبا والعالم في الممارسة الديمقراطية مستفيدة من موروثها التاريخي وتقاليدها الرصينة.

ومع انتخاب الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند في منتصف عام ٢٠١٢ تتطلع فرنسا الى التعاون مع حليفها ألمانيا واعادة ترتيب الأوضاع في أوروبا من الناحية السياسية، ومواجهة الأزمة المالية التي تعيشها أوروبا، والعمل على حل المشكلات التي تواجهها فرنسا، وسعيها للحفاظ على مكانتها المتميزة في القارة الأوروبية (١٠).

من الناحية الاقتصادية، تعد ليبيا دولة مهمة اقتصاديا من حيث الوفرة المالية والعوائد النفطية، ومماثلته من مكانة متميزة للشركات الفرنسية والاستثمارات النفطية، وسوق لشراء الاسلحة والمعدات العسكرية الفرنسية التي يحتاجها الجيش الليبي الجديد من حيث اعادة تنظيمه وتجهيزه على أسس حديثة، وأن النهوض الاقتصادي والمالي الذي تتطلع له الحكومة والشعب الليبي يجعل من المؤكد أن فرنسا وبقية الدول الكبرى تتطلع للتعاون معهما والاستفادة من الفرص التي يوفرها هذا التعاون في المستقبل .

اما فرنسا، وفي ظل التطورات التي شهدتها أوروبا وأزمة الديون السيادية التي أنفجرت في أوروبا وتفاقمت اثارها حتى وصلت فرنسا مما أضعف مكانتها الاقتصادية إلى حد ما، وتفاقم الأزمات الداخلية فيها على أكثر من صعيد، وضعف معدل نمو الناتج الإجمالي مقارنة بدول أخرى، فأثما تسعى إلى جذب الاستثمارات الاجنبية الى داخل البلاد والسماح لشركاتها للاستثمار في ليبيا، وتطوير التعامل التجاري والمالي معها، والحصول على الطاقة الضرورية من النفط والغاز الطبيعي، وأن تكون شريكا رئيسا لها تجاريا واقتصاديا.

من الناحية الاجتماعية، فإن ليبيا بلد ذو نزعة قبلية ومحافظلة وتوجد فيه أعداد كبيرة من الشباب الذين شكلوا صلب حركة الثورة الاحتجاجية التي شهدتها المدن الليبية مطلع عام ٢٠١١ مطالبين بالقضاء على البطالة ويجاد فرص العمل وانهاء مشكلة السكن وتوفير فرص الزواج للشباب ومساعدتهم من لدن الدولة، وإعادة الكفاءات العلمية من الخارج والتي هربت خلال النظام السابق وضرورة دمجها في المجتمع والدولة بتوفير الظروف المناسبة لها للعمل والإقامة في وطنها، ومواجهة المشكلة القبلية والصراعات بين القبائل التي تنشأ من حين إلى اخر، والنزعة المناطقية التي تكرست

في العهد السابق وظهرت بقوة بعد الثورة وتشكل اليوم تهديدا كبيرا لوحدة ليبيا مع دعوات الفيدرالية وتقسيم البلاد، وتفانم المشكلات الاثنية والثقافية واللغوية التي تتجسد في ثنايا التعددية المناطقية تلك ومنها الدعوات بالامازيغية وانفصال الشرق التي تطالب بحقوق الاثنيات من اللغة والأحزاب والتعليم الخاص بها والتمثيل البرلماني والحكومي والتي تشكل تحديات تواجهها ليبيا في حاضرها ومستقبلها.

اما فرنسا، فهي بلد فيه جاليات وحنسيات أوربية وآسيوية وأفريقية وشرق أوسطية، ويعاني من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وقضية الحجاب والاندماج، وأزمات داخلية أثرت على المجتمع فيها، وبرزت ظاهرة العنف التي انعكست على النسيج الاجتماعي، وعلى علاقة السلطات الفرنسية مع ملف المهاجرين ثقافيا واجتماعيا مع تأكيد أن قضية الاندماج بمثابة الحل لمشكلة المهاجرين الأجانب في فرنسا الذين يمثلون ديانات مختلفة، ومحاولة تكيف هؤلاء ضمن النموذج الفرنسي، والتي ستبقى مشكلة في كيفية وصول المهاجرين الى درجة الاندماج وخاصة من الجاليات العربية والاسلامية في المجتمع الفرنسي، وتحول البعض منهم في السنوات الأخيرة الى أدوات للتطرف والعنف وشن حملات أمنية لمكافحة تلك الظاهرة (١١).

أما المحددات الخارجية للعلاقات الفرنسية- الليبية. فأن طرابلس بدون شك تتأثر بالبيئة الاقليمية المحيطة بها وتتفاعل معها، لاسيما أن العلاقات الدولية لأية دولة هي محصلة تفاعلاتها مع الدول الأخرى في منظومة النظام العالمي. فتتأثر العلاقات الفرنسية- الليبية بتوجهات القوى الدولية والإقليمية صاحبة النفوذ في شمال افريقيا، فالولايات المتحدة تعد اللاعب الأساس في العالم ولها مصالح ونفوذ استراتيجي، وهي لا تخفي عدم رضاها عن كل دور أوربي محتمل في الشرق الأوسط وشمال افريقيا وتعتقد ان أي بوادر تحرك أوربي قد يشجع الأطراف العربية للتصلب أمام التوجهات الامريكية، وتحاول الأخيرة محاصرة الدور الأوربي لحماية مصالحها وتأكيد نفوذها. وتسعى ليبيا من جانبها إلى إحداث توازن في علاقاتها وهي تشكل آليات للدولة الجديدة الديمقراطية، وإبتاعها سياسة مغايرة عن توجهات النظام السابق وتجد أن أوضاعها الداخلية والظروف التي تحيط بها في السودان ومصر في دول الجوار والتنازم في السياسة الدولية ورياح الربيع العربي التي تهب على البلاد

العربية تحتم على السياسة الليبية الجديدة التعاون مع القوى الكبرى ومنها فرنسا لتحقيق مصالحها الوطنية في بناء ليبيا الجديدة ومواجهتها للتحديات الراهنة. فيما يخص المحددات الخارجية لفرنسا، فهي تهتم باستقلالية القرار في السياسة الخارجية، وأن يكون لها دور فاعل ورئيس في أوروبا بالتنسيق والتحالف مع ألمانيا، وأكد الجنرال ديغول في سياسة بلاده على المصالح الوطنية لفرنسا، وسار على خطى هذه السياسة من تبعه من الساسة الفرنسيين بهدف تحقيق المصالح العليا للبلاد، ومحاولة تعزيز سياسة التوازن لفرنسا مع الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا في الساحة الدولية. وقد تحولت هذه السياسة في عهد ساركوزي إلى التنسيق في القضايا الدولية المهمة مع الولايات المتحدة بشأن قضايا في أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وسعى بأن تكون فرنسا حاضرة في الساحة الدولية إلى جانب القوى الكبرى وبشكل خاص الولايات المتحدة، حيث تسعى فرنسا إلى أن يكون لها نفوذ في هذه المنطقة لحماية مصالحها الاقتصادية والتجارية والعسكرية. أما مع الاتحاد الأوروبي فتسعى فرنسا إلى التعاون داخل القارة الأوروبية ومواجهة الأزمة الاقتصادية والمالية التي تعصف بها، وان يصل هذا التعاون إلى البحر الأبيض المتوسط لاسيما مشروع (الاتحاد من أجل المتوسط) الذي سعى إليه ساركوزي في السنوات الأخيرة في ظل إستراتيجية باريس لتحقيق مصالحها الحيوية هناك.

رابعا: العلاقات الفرنسية- الليبية بين (١٩٦٩-٢٠١١).

شهدت العلاقات الفرنسية- الليبية حالة من العداء تارة ومن التقارب والتعاون تارة أخرى خلال العقود الأربعة السابقة من حكم القذافي وصلت في بعض الاحيان الى المواجهة العسكرية بين البلدين في الثمانينيات من القرن الماضي. وكانت فرنسا اول دولة غربية اعترفت باستقلال ليبيا عام ١٩٥١ في عهد الملك ادريس السنوسي وعدته حليفا لها في منطقة شمال أفريقيا. إلا أنها رفضت الاعتراف بقيام ثورة الضباط الاحرار في الاول من أيلول عام ١٩٦٩ ووقفت في عهد الرئيس جورج بومبيدو (١٩٦٩-١٩٧٤) ضد تغيير النظام الملكي في ليبيا، بينما وافق على بيع ليبيا طائرات مقاتلة ودبابات فرنسية في كانون الاول ١٩٦٩ خوفا من أن تتجه ليبيا إلى الاتحاد السوفيتي لشراء هذه

الأسلحة، وسانده في هذه الاتجاه وزير الخارجية ورئيس الوزراء ميشيل جويبر وأثارت الصفقة غضب إسرائيل وأنصارها وسعى القذافي ومنذ بداية الثورة الى التقارب مع فرنسا وتوجه اليها لتوقيع صفقة عسكرية لشراء طائرات في كانون الأول عام ١٩٧٠ وزارته إلى باريس ولقائه الرئيس الفرنسي جورج بومبيدو بعد أن استقال الجنرال ديغول في ١٩٦٩/٤/٢٨ من رئاسة الجمهورية بعد نتائج الاستفتاء العام على سياسته المستقبلية، وترشح بومبيدو للرئاسة وإعلان فوزه بالانتخابات الرئاسية في ١٩٦٩/٦/٢٠، وتم شراء ١٧٨ طائرة نوع ميراج في أكبر صفقة عسكرية عقدتها فرنسا، حيث قيل بعدها إن القذافي أراد إرسال هذه الطائرات الى مصر في عهد الرئيس محمد انور السادات (١٩٧٠-١٩٨١) عندما كانت الحرب على الأبواب مع إسرائيل، حيث قدمت ليبيا الطائرات إلى مصر لتستخدمها في حرب السادس من تشرين الأول ١٩٧٣. (١٢)

وتحسنت العلاقات الفرنسية - الليبية في عهد الرئيس فاليري جيسكار ديستان (١٩٧٤-١٩٨١)، وتم ابرام عقود واتفاقيات لشراء النفط الليبي وتزويد طرابلس بالأسلحة والمعدات العسكرية فضلا عن العلاقات التجارية والاقتصادية. ثم انتكست العلاقات في عهد الرئيس فرانسوا ميتران إلى ان تدهورت في الثمانينيات من القرن العشرين مع نشوب الحرب التشادية والتدخل الليبي فيها حيث جرت معارك بين الجيش الليبي والقوات الفرنسية المتواجدة هناك، وجرى إلغاء جميع العقود الفرنسية مع الحكومة الليبية بعد ان اتهمتها باريس بالتدخل في الشؤون التشادية. ثم عقد لقاء بين القذافي وميتران في قبرص لإنهاء النزاع في تشاد وعادت المواجهة العسكرية عام ١٩٨٧ حيث دمرت باريس طائرات عسكرية ليبية وقتلت طيارها في تشاد، وردا على ذلك انفجرت طائرة مدنية فرنسية تابعة لشركة ايرباص (UTA) يوتا في ١٩ ايلول

١٩٨٩ في صحراء النيجر راح ضحيتها ١٧٠ راكبا مدنيا من جنسيات مختلفة واتهمت بتفجيرها السلطات الليبية.(١٣)

وعندما وصل الرئيس جاك شيراك إلى قصر الاليزيه أعاد العلاقات مع ليبيا إلى طبيعتها، وتوقفت المواجهات بين الطرفين. ولكن قاضي فرنسي طالب في آذار عام ١٩٩٩ بإصدار مذكرة اعتقال بحق ستة ليبيين على خلفية اتهامهم بتفجير الطائرة الفرنسية (UTA) ٧٧٢ من بينهم مدير المحابرات وصهر القذافي عبدالله السنوسي وطالب بسجنهم بالسجن المؤبد وتغريم الحكومة الليبية مبلغ ٣١ مليون دولار تعويضات لأسر ضحايا الطائرة المنكوبة، ولم توجه المحكمة الفرنسية المسؤولية الشخصية للقذافي على هذا العمل الإرهابي. وبعد سنتين تحركت العلاقات نحو التحسن بين البلدين عندما تم الاتفاق على تسوية هذه القضية حيث رأت الحكومة الفرنسية أهمية المصالح التجارية الفرنسية في ليبيا، وإيصال رسالة من باريس لدعم الجهود الليبية في الحرب على الإرهاب حينذاك.(١٤)

ومن جهة أخرى، تم في شباط ٢٠٠٢ افتتاح خط للطيران بين طرابلس وباريس بعد توقف لمدة عشرة سنوات، وفي العام نفسه حصلت شركتين فرنسيتين على امتياز التنقيب والاستكشاف في مجالي النفط والغاز الطبيعي في ليبيا. ويظهر أن الرئيس شيراك أراد تعويض خسارة بلاده للسوق العراقية والاستثمارات والعقود النفطية بعد الإطاحة بالنظام العراقي السابق إبان الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣ وذلك من خلال إيجاد أسواق بديلة منها السوق الليبية لاسيما بعد ان وافق الزعيم الليبي مطلع عام ٢٠٠٤ على تعويض ضحايا تفجير الطائرة الفرنسية، فضلا عن موافقته على دفع مبلغ ٣٥ مليون دولار تعويضات لأسر ضحايا تفجير (ملهى لايبيل الليبي) في برلين في عام ١٩٨٦ وقتل فيه جنود فرنسيون، والذي اتهمت به المحابرات الليبية في حينها، والتزمت ليبيا بتحمل مسؤوليتها عن تلك العمليات ودفع التعويضات

من اجل تطبيع علاقاتها مع الدول الغربية الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا (١٥).

ولقيت هذه الخطوات ترحيبا من لدن الحكومة الفرنسية التي أعلنت إغلاق هذه الملفات بين البلدين، وابلغ شيراك الزعيم الليبي بامكانية زيارته إلى باريس دون تردد، وتعهدت الحكومة الفرنسية بزيادة التعاون التجاري والاقتصادي مع فرنسا، وفي مقابل تعهد الحكومة الليبية بدعم الحرب على الارهاب الى جانب الدول الغربية ومنها فرنسا. ثم قام الرئيس شيراك بزيارة رسمية الى ليبيا التقى خلالها القذافي لتأكيد فتح صفحة جديدة للعلاقات الفرنسية-الليبية وتوثيق العلاقات التجارية والاقتصادية والعسكرية بين البلدين. ثم بعد شهرين زار وزير الدفاع الفرنسي طرابلس ووقع اتفاقا مع ليبيا تضمن التعاون العسكري والتسليحي بينهما، وفي عام ٢٠٠٥ حصلت شركة توتال الفرنسية للطاقة على عقد جديد للتنقيب عن النفط في حقلين في ليبيا. (١٦)

وقام وزير المالية الليبي الأسبق محمد علي الحويج بزيارة باريس في عام ٢٠٠٤ لتتقية الملف المالي ووقع اتفاقيتين الاولى خاصة بالازدواج الضريبي والثانية بدفع المتأخرات الموجبة على ليبيا والبالغة ٤٤ مليون دولار قيمة عقود تجارية سابقة، في حين بلغت الصادرات الليبية الى فرنسا ٢ مليار دولار والواردات الليبية منها حوالي نصف مليار دولار في عام ٢٠٠٤.

علما بان اتفاقا سريا تم بين الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا في كانون الاول عام ٢٠٠٣ من جهة وليبيا من جهة ثانية نص على تخلي طرابلس عن برامجها لامتلاك اسلحة الدمار الشامل وتفكيك البرنامج النووي والتخلي عن الاسلحة الكيماوية، وتصديقها في اوائل عام ٢٠٠٤ على معاهدة حظر التجارة النووية واستضافة مركز للرصد والمراقبة على أراضيها، وفي مقابل غلق الدول الغربية ملفات اتهام طرابلس بالارهاب والافادة من العوائد النفطية والسوق الليبية وعودة الشركات النفطية الغربية الى ليبيا لاسيما وانها بلد يمتلك

احتياطي من النفط والغاز الطبيعي، ومساعدة ليبيا في وقف الهجرة غير الشرعية عبر اراضيها وسواحلها البحرية الطويلة نحو أوروبا، وعودة العلاقات الدبلوماسية معها. وتم بالفعل رفع الحظر عن ليبيا في اجتماع وزراء خارجية دول الاتحاد الاوربي في بروكسل في ١٣ تشرين الاول ٢٠٠٤ بعد ١٢ عاما من الحظر والعزلة السياسية والدبلوماسية والاقتصادية التي فرضها الغرب على طرابلس. (١٧)

وسعى الرئيس ساركوزي إلى تطوير علاقات بلاده مع ليبيا حيث قام هو وزوجته السابقة بآداء دور هام في تموز ٢٠٠٧ للافراج عن ستة ممرضات بلغاريات اتهمن بتعاطي اطفال في مستشفى بنغازي بالايديز -HIV AIDS وانتقلن الى بلدن بوساطة فرنسية بعد ان عكرت هذه القضية العلاقات الاوربية-الليبية عدة سنوات. وفي اب عام ٢٠٠٧ تم تحقيق اتفاقية ليبية- فرنسية في المجال العسكري بقيمة ٣٠٠ مليون يورو، وفي اواخر السنة نفسها اعلنت باريس عن التصديق على اتفاقيات مع طرابلس بقيمة ٣,٢ مليار يورو وموافقة الاخيرة على شراء طائرة ٢١ نوع ايرباص والتوقيع على اتفاقية التعاون في المجال النووي للاغراض السلمية. وقام ساركوزي بزيارة طرابلس عام ٢٠٠٧ وأعلن بقوله "أن القذافي ليس ديكتاتورا وهو اقدم الحكام العرب في المنطقة"، ودعا لزيارة فرنسا التي استضافته في قصر الاليزيه وسط حفاوة كبيرة وتحولت العلاقات بين البلدين الى التحالف الاستراتيجي والعسكري بعد تم التوقيع على اتفاقية شراكة شاملة في مجالات الصحة والتعليم والهجرة ومكافحة الارهاب و، واتفاقية في مجال تحلية مياه البحر بقيمة ١٠ مليار يورو، ومشروع بيع طائرة فرنسية جديدة من نوع رافال وتيجر. (١٨)

من جانب اخر، كانت في اوربا مشاريع للشراكة والتعاون قد طرحت منها مشروع(الشراكة الاورومتوسطية)EMBالذي انطلق في عام ١٩٩٥ في اطار التعاون المتعدد الاطراف للعلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية بين ٢٦ دولة

اوربية مع دول شمال افريقيا والشرق الاوسط بهدف بلوغ الاستقرار الامني في اطار شراكة تعاونية مع دول غير ليبرالية ونشر مبادئ الاتحاد الاوربي في الجنوب لتعزيز الاستقرار في الشرق الاوسط. ثم هناك (خطة الجوار الاوربي) التي تشير الى مبادرة اطلقها الاتحاد الاوربي في عام ٢٠٠٣ لايجاد ماعرف ب(حلقة اصدقاء للاتحاد) في ظل علاقات سلمية تعاونية وثيقة وتطبيق الاصلاحات السياسية والاقتصادية والمؤسسية، وان تكون دول الجوار متعاونة مع سوق الاتحاد الاوربي مع اشاعة الديمقراطية وتعزيز حرية الاشخاص والبضائع والخدمات ورأس المال. الا انه على حيز الواقع لم تتحقق لا الشراكة ولا التعاون ولا خطة الجوار فعليا وفشلت في تحقيق اهدافها. (١٩)

ومن هنا سعى الرئيس ساركوزي الى اطلاق مبادرة جديدة في اوربا والشرق الاوسط وشمال افريقيا تحت اسم (الاتحاد من اجل المتوسط)، وأعلن بأنه ضمن مشروعات اقليمية خدمة لأهداف سلطة الاتحاد الأوربي والمساهمة في إبطاء سيرورة توسيع الاتحاد الأوربي نحو تركيا، وخدمة المصالح الفرنسية وعرض القيم الليبرالية والديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الانسان والليبرالية والتغيير السلمي على امل ان يفضي الى السلام والاستقرار وربما الى سلطة ونفوذ فعلية مما يوصل الى سيطرة سياسية بطرق سلمية. (٢٠)

لكن القذافي رفض على الفور فكرة قيام (الاتحاد من اجل المتوسط) التي تبناها صديقه ساركوزي، وأكد انه يتقاطع مع المشروع الذي تبنته ليبيا وهو (الاتحاد الأفريقي)، وانه يهدد الوحدة العربية ويجسد النزعة الاستعمارية كما وصفه القذافي. وحينما اجتمعت ٤٤ دولة في باريس لمناقشة مشروع الاتحاد الذي دعا اليه ساركوزي، كان القذافي الزعيم الوحيد الذي لم يحضر الاجتماع، وفي خطاب له في تشرين الاول ٢٠٠٩ لدى استقباله الأمانة العامة لاتحاد الناشرين العرب في طرابلس جدد القذافي معارضته اقامة الاتحاد من اجل المتوسط، وان

الدول التي حضرت اجتماعاته هي التي وقعت اتفاقيات التطبيع مع اسرائيل اساسا. (٢١)

ثم جاءت نقطة الخلاف الاخرى بين ساركوزي والقذافي بشأن الوجود العسكري الفرنسي في افريقيا حيث أشار القذافي انه لم يفهم بعد أسباب الحضور الفرنسي العسكري في أفريقيا، ففي الماضي كانت بين فرنسا وأفريقيا ثقة متبادلة، وقال "إننا اعتقد أن التدخل الفرنسي في ساحل العاج كان خطأ واليوم الثقة قد فقدت" (٢٢). وزاد أيضا من حدة الخلافات بين ليبيا وفرنسا تباطوء الاولى في تنفيذ الاتفاقيات والعقود المبرمة ساركوزي عام ٢٠٠٨، ولم تدفع ليبيا سوى ٢ مليار دولار من اصل ١٠ مليار دولار وقعتها مع فرنسا واغضب ذلك كثيرا ساركوزي نتيجة تراجع الزعيم الليبي عن اتفاقاته التي وقعها مع بلاده.

يبدو أن التقارب الذي حصل بين ليبيا وفرنسا والدول الغربية الاخرى في السنوات الأخيرة كان هدفه من جانب القذافي الانفتاح على أوروبا والغرب عامة والخوف الذي انتاب القيادة الليبية من شبح التجربة العراقية التي انتهت بالمواجهة مع الولايات المتحدة واحتلال العراق واسقاط النظام القائم عام ٢٠٠٣، مما دفعت تلك العوامل ليبيا لتقدم تنازلات سياسية ومالية للدول الغربية. ولكنها كما يبدو كانت خطوات تكتيكية مرحلية اراد منها القذافي التطبيع في علاقاته مع الغرب واعادة اندماجه في المنظومة الدولية وإنهاء عزله، وسرعان ما تراجع عن تنفيذ اتفاقاته مع ساركوزي الذي أدى دورا مهما في إعادة ليبيا الى المجتمع الدولي على امل الحصول على مكاسب اقتصادية ونفطية ومالية وعسكرية من التقارب مع القذافي، وهذا أدى بالحصلة إلى تغيير جذري في مواقف ساركوزي من القذافي ودعمه المباشر والقوي للاطاحة به وبنظامه بعد قيام الثورة الليبية في ١٧ شباط عام ٢٠١١. ويمكن مراجعة العلاقات بين ليبيا والدول الغربية في الجدول رقم (٧) أدناه.

جدول رقم (٥)
مراحل تطور علاقات ليبيا مع الدول الغربية
(١٩٦٩-٢٠١٢)

السنوات	طبيعة العلاقات
١٩٦٩-١٩٨٠	الثورة- تحدي الغرب وإسرائيل-دعم حركات التحرر بالعالم
١٩٨٠-١٩٨٦	عزلة ليبيا- مواجهة واشنطن-حرب تشاد والمواجهة مع فرنسا
١٩٨٦-٢٠٠٣	العقوبات والحصار-مواجهة الغرب وفرنسا-قيام الاتحاد الأفريقي
٢٠٠٤-٢٠١١	تطبيع العلاقات مع واشنطن والغرب-التقارب مع فرنسا
٢٠١١-٢٠١٢	الثورة الليبية-سقوط نظام القذافي-التحالف الجديد مع فرنسا

* الجدول من إعداد الباحث .

خامسا: ثورة شباب ٢٠١١ وتغيير النظام الليبي.

تراكمت العديد من الظروف والاسباب على مر العقود الأربعة من حكم نظام القذافي والتي دفعت الأجيال التي عاصرت الثورة والتي تبعتها من الشباب إلى الثورة في ١٧ شباط عام ٢٠١١، وكانت العامل الحاسم في انطلاق المجتمع الليبي بكل فئاته وأطيافه للثورة على النظام لتنتقل الشرارة من بنغازي ثانياً إلى المدن الليبية وأكبرها في شرق ليبيا، وتتحول إلى مواجهات مع النظام في البيضاء ودرنة واجدايا وطبرق شرق وتنتقل تدريجياً إلى مدن الغرب حتى تصل إلى طرابلس وأخير سرت لتسقط أعمدة النظام هناك وتنتهي الثورة بعد ثمانية أشهر من المواجهات والمعارك العنيفة بين الثوار وأجهزة النظام مع التدخل الدولي بقيادة فرنسا وحلف الناتو.

في كل ثورة هناك عوامل داخلية وخارجية تدفع باتجاه الثورة، وفي الحالة الليبية لعل المسببات الداخلية عملت على بلورة رؤى التغيير من الداخل نتيجة الأوضاع التي مرت بها ليبيا إذ برزت عوامل التغيير وهي الركود السياسي والجمود المجتمعي ومنع العمل السياسي وغياب الأحزاب وتحريمها، وإقامتها وتأسيسها، وغياب الحريات العامة والجمعيات والمنتديات الأهلية والثقافية، وعدم النزاهة المشوبة بالفساد التي تراكمت من الطبقة العليا لتصل إلى الأذن، وأعطت حالة عدم الثقة والمصادقية بين السلطة والمواطن وشعور كبير بعدم جدوى مواجهة الفساد والفاستدين، والقمع الفكري وسيادة أكثر من تغيير في التجارب الفكرية في اطار ماوصف بالاشتراكية التي تأثرت بالتجارب العربية والعالمية وغياب نخبة فكرية حقيقية في البلاد، مع نزوح وهجرة الكثير من الكفاءات إلى الدول الخليجية والغربية للعمل والإقامة هناك، حيث فقدت الكفاءات التي تحتاجها الادارات وقوى الانتاج في الدولة والمجتمع، وانعكست التجربة الاشتراكية في ليبيا مع الاخطاء التي وقعت فيها على الواقع الاقتصادي والمستوى المعيشي للفرد الليبي والتي ظلت عقدة عند مقارنته بواقع دول عربية نفطية من ناحية الخدمات والوفرة المالية، بحيث تحولت بمرور الزمن إلى حالة مشاعة بين مختلف فئات المجتمع الليبي. (٢٣)

ثم التجارب الوحدوية التي فشلت بين ليبيا والدول العربية، والتحول إلى التجربة الأفريقية التي رأى فيها غالبية الشعب الليبي عملية غير مجدية وتبذير لموارد الدولة و كان الأجدى أنفاقها على المحتاجين والبطالة وكبار السن والمتقاعدین الذين شعروا بغبن كبير لواقعهم المعيشي الصعب، وكان من آثارها هجرة كبيرة للنخبة المثقفة والكوادر العلمية والإدارية إلى دول المهجر، وظهور التيارات الإسلامية وانتشارها بين صفوف الشباب وتناغما مع حالة الصعود الإسلامي في تسعينيات القرن العشرين، والتي زج الكثير من هؤلاء الشباب في السجون الليبية، والتي قادت فيما بعد عملية التغيير والمواجهة المباشرة للإطاحة

بالنظام عام ٢٠١١، والسياسة الخارجية للنظام ومواجهاته وبرزها الحرب الطويلة مع تشاد على الحدود والموارد والتي قتل فيها الكثير من الطرفين، واستنزفت موارد الدولة المالية والعسكرية، ثم الدعم لحركات في شتى دول العالم ماليا وسياسيا، والأزمة التي دخلها في حادثة لوكربي وتأثيراتها السياسية والمالية انعكست في الحصار والازمات الاقتصادية والسياسية التي عاشتها البلاد وتأثر بها المجتمع الليبي، وتبعها اعتراف النظام بوجود أسلحة الدمار الشامل وتسليمها للغرب مما أضعفت الموقف النظام على الصعيد الخارجي، وكسر هيئته أمام الشعب .

لابد من التوقف طويلا امام اشكاليات سياسية وفكرية واجتماعية في بنية المجتمع الليبي تراكمت من الحقبة الملكية، ولكنها تعمقت وترسخت في العهد الجماهيري حيث تقاطعت القبيلة مع الدولة في ادوارها ووظائفها وانعكست على دور بات جليا بان القبائل اسهمت الى جانب الاسلاميين في عملية قيام الثورة التي انطلقت في ١٧ شباط ٢٠١١ من بنغازي ثاني المدن الليبية ثم انتقلت بسرعة الى اجدايا ودرنة والبيضاء وطبرق في مناطق شرق ليبيا، لتنتقل بعدها الى مدن غرب ليبيا تباعا وتصل الى طرابلس وماحولها من مدن .

كانت الثورة الليبية في مراحلها الاولى بدون قيادات او احزاب او توجهات سياسية وظهرت عفوية غلب عليها الطابع الشبابي، ثم ظهرت بعدها قوى المعارضة السياسية والادولوجية في خارج البلاد وداخلها لتتزعم الثورة ضد النظام والتغيير المنشود(٧)، وخرجت القبيلة مرة اخرى الى الوجود لتعود وتلعب دورها الجوهري في ادارة المجتمع والتحكم في مفاصل الدولة وخياراتها التي لابد ان تراعي ولا تغض النظر عن القبيلة بعدها مكون اجتماعي وسياسي لا يمكن تجاوزه(٢٤).

أن المجتمع الليبي اعطى درسا بليغا عندما قرر ترجيح كفة القوى الوطنية والليبرالية في الانتخابات البرلمانية عام ٢٠١٢ والتي أوصلت نصف مقاعد (المؤتمر الوطني العام) أي البرلمان الليبي من هذه

القوى، واختارت شخصية رئيس الحكومة الحالية الأقرب إلى توجهاتها. إلا أن ملامح الدولة في ليبيا بعد الثورة مازالت لم تتبلور بشكلها النهائي على الرغم من قيام أول انتخابات برلمانية في البلاد منذ أكثر من أربعة عقود من الزمن والرغبة في السير نحو الديمقراطية والتعددية السياسية والتخلص من تبعات الماضي والانفتاح على الخارج والنهوض بالبلاد بعد سنوات من العزلة.

سادسا: الموقف الفرنسي من الثورة الليبية وما بعدها.

كانت فرنسا في عهد ساركوزي من أكثر الدول الغربية حماسة لتعويض التأخر الذي حصل في مواقفها تجاه الثورتين في تونس ومصر، فحاولت تحقيق نجاحات دبلوماسية في الخارج والحصول على مكاسب في الداخل أمام الأحزاب والشعب الفرنسي (٢٥).

ويرى محمود جبريل رئيس الوزراء في (المجلس الانتقالي الوطني الليبي) الأسبق بعد الثورة أن ساركوزي كان يريد بالفعل تعويض خسارة فرنسا في تونس بشكل خاص لأنه واجه انتقادات لتأخر باريس في دعم هذه الثورة وهي تعد تاريخيا منطقة نفوذ فرنسية. (٢٦) وبالفعل فقد استثمر ساركوزي الثورة الليبية في محاولة لتحسين صورته أمام الشعب الفرنسي من خلال إقامة تحالف دولي يعيد لبلاده مجدها ودورها الأوربي والدولي، ومحاولة توظيفها في الانتخابات الرئاسية الفرنسية في عام ٢٠١٢ والإفادة من دعم ليبيا سياسيا واقتصاديا وإصلاح الأخطاء السابقة إزاء التأخر في دعم الثورتين التونسية والمصرية.

وبدأ ساركوزي حملة على نظام القذافي أثناء انعقاد القمة الاوربية في مطلع عام ٢٠١١ بعد الثورة الليبية ووصف الزعيم الليبي بالمخاور غير الشرعي، ودفع الملف الليبي الى مجلس الامن الدولي الذي اصدر القرار رقم ١٩٧٣ بفرض حظر جوي في ليبيا بعد موافقة جامعة الدول العربية، وفرض التحالف الدولي العسكري حظرا قاداته ثلاث دول هي الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا، وتسليم القيادة العسكرية الى حلف الناتو في ١٧ اذار ٢٠١١، وارسلت فرنسا اول دولة طائراتها المقاتلة الى ليبيا مع اخرى امريكية وبريطانية للمشاركة في

العمليات العسكرية ضد المواقع الحكومية والعسكرية في مختلف المدن الليبية وخاصة طرابلس العاصمة وسرت مسقط رأس القذافي في حين أكد ساركوزي رفضه خطط التدخل العسكري البري في ليبيا وان هدفه إسقاط حكم الزعيم الليبي فحسب. (٢٧)

ومع تفاقم الوضع العسكري وعدم التوصل إلى حسم المعركة بدأ العمل للحل السياسي في اجتماع مجموعة الثماني في ايلول ٢٠١١ وخصصت باريس جلسة للشرق الاوسط وشمال افريقيا واجتماع لائتلاف الدولي في ليبيا حيث شاركت فرنسا في اجتماع (مجموعة اصدقاء ليبيا) والاتصالات الفرنسية والاوروبية مع المعارضة والشخصيات المقربة من القذافي من اجل التوصل الى صفقة بشأن تنحية الزعيم الليبي عن الحكم، والتي لم تسفر عن تقدم يذكر، واستمر ساركوزي في سعيه ولم يتراجع عن قراره بضرورة اسقاط القذافي، وسعى لتوفير الاموال اللازمة لذلك الهدف وأكد دعوة بلاده للدول الغربية لرفع قرارات تجريد الارصدة الليبية وتمويل نفقات المجلس الوطني الانتقالي والتي كانت باريس اول الدول التي اعترفت به ودعمته. (٢٨)

وبهذا فان ساركوزي التزم من البداية موقفا متشددا ازاء الأزمة الليبية ودعوته المبكرة لرحيل القذافي عن الحكم ورفضه لمقترحات الاتحاد الافريقي وعقد الهدنة الانسانية والتفاوض مع النظام والتوصل الى تسوية سلمية، وأكد على ضرورة تخلي القذافي عن السلطة ثم عادت فرنسا لتشير الى امكانية بقاء القذافي على ان يتنازل عن سلطاته السياسية والعسكرية ورغبة باريس لايجاد مخرج للطريق المسدود الذي وصلت اليه الحرب في ليبيا في ظل رفض القذافي اية فكرة للتنحية او ترك السلطة او مغادرة بلاده (٢٩).

والتساؤل المطروح لماذا الموقف المتشدد لفرنسا ازاء الأزمة الليبية؟

يبدو ان ساركوزي سعى من خلال موقفه تجاه الأزمة الليبية إلى الإفادة من أصوات الشعب الفرنسي في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٢ والاستثمار في

المجال النفطي في ليبيا والذي وصل الى حوالي ٦٥ مليار برميل بقيمة تبلغ ٦,٥ تريليون دولار والسيطرة على الامدادات النفطية والاستثمارات واعادة الاعمار في ليبيا لصالح الشركات الفرنسية. وتنافست باريس مع لندن على السوق الليبية في تقاسم النفوذ في افريقيا ومحاولة التسويق امام الشعب الليبي بان باريس دافعت عن الليبيين اما بطش القذافي وماكنته الامنية والعسكرية عند اندلاع الثورة في البلاد، ودعوة فرنسا لعقد مؤتمر دولي حول ليبيا للدفاع بالحقيقة عن المصالح الفرنسية ومحاولة الحصول على مشاريع اعادة الاعمار والاستثمارات وماتحققه من فائدة للاقتصاد الفرنسي، وقيادة فرنسا لعمليات حلف الناتو وان تؤدي باريس دور تحالف محوري مع ليبيا الدولة الغنية بالنفط. في الوقت الذي تخشى منه الولايات المتحدة في منطقة شمال افريقيا التي تعدها من المناطق ذات النفوذ بالنسبة لها، واعتراض المانيا على اي دور لفرنسا في اقامة ماسعى له ساركوزي وهو (الاتحاد من اجل المتوسط) وموقفها بالأساس ضد القرار الاممي الذي صدر بحق الازمة الليبية (٣٠).

وقد استمر ساركوزي في دعم المجلس الوطني الانتقالي واستقبل في ٢٠ نيسان ٢٠١١ في قصر الاليزيه رئيس المجلس مصطفى عبدالجليل ووعد بتلبية المطالب التي طرحها عليه الاحير ومنها تكييف الضربات الجوية الفرنسية على المواقع العسكرية والأمنية لنظام القذافي، وتوفير المساعدات الإنسانية لمدينة مصراته لاسيما التي كانت تعاني من عمليات عسكرية وحصار من كتائب القذافي انذاك، وقال ساركوزي مخاطبا عبدالجليل "سوف نساعدكم" في ذلك، وزدادت بالفعل الطلعات الجوية الفرنسية وارسل ضباط اتصال الى بنغازي وارسلت باريس اول سفير لها الى بنغازي وعبر عبدالجليل عن شكره لفرنسا لما وصفه "موقفها الشجاع" في دعم الثورة الليبية، ووعد بان يكون لفرنسا دور كبير في ليبيا بالمستقبل وتعهد بإقامة دولة ديمقراطية ومحاربة الإرهاب والهجرة غير الشرعية (٣١).

ويظهر جلياً أن فرنسا ترغب في الدخول في منافسة الدول الكبرى في أفريقيا وترى أن ليبيا هي البوابة للنفوذ السياسي والاقتصادي لها في شمال أفريقيا وهي الدولة الأغنى في المنطقة ولها مقوماتها المستقبلية الإستراتيجية والاقتصادية والعسكرية.

ومع استمرار التعاون بين فرنسا وليبيا، أكد رئيس الوزراء المنتخب عام ٢٠١٢ علي زيدان أن علاقات بلاده ستحظى باهتمام خاص مع فرنسا من لدن الحكومة الجديدة بعد أن عقد محادثات مع وزير الخارجية الفرنسي لوران فايوس في زيارة صداقة وعمل أشار إليها الأخير بـ "العلاقات الخاصة" (٣٠) وتناولت العلاقات جوانب تطوير الأمن والعدل والاقتصاد والتدريب والمجرة غير الشرعية وقضايا اقليمية ودولية حيث أكد الجانب الليبي أن العلاقات الفرنسية-الليبية تشهد نقلة نوعية على أسس جديدة واحترام متبادل ومصالح مشتركة واهتمام فرنسي خاص بليبيا ومستقبلها. وقدمت باريس مساعدات خاصة للتدريب والدفاع الداخلية ومراقبة الحدود وتهريب الاسلحة والمخدرات أيضاً (٣٣).

ومن جهة أخرى أكد الرئيس الفرنسي الجديد فرانسوا هولاند مؤخراً في تعليق له على السياسة الخارجية لبلاده استعداداً التام لدعم بناء ليبيا لتكون "دولة ديمقراطية" (٣٤).

ويبدو أن العامل الخارجي كان له دور مؤثر في سقوط النظام الليبي واستمر بعد ذلك مؤثراً في المشهد السياسي بفعل التطلع للمصالح النفطية وإعادة اعمار ليبيا ومواجهة مشكلة الهجرة غير الشرعية والمصالح الاقتصادية في الساحل والصحراء وكلها مكاسب ومهام تسعى إليها الدول الغربية وفي مقدمتها فرنسا (٣٥).

إن الفراغ السياسي والدستوري الذي شهدته ليبيا طوال أربعة عقود في عهد النظام السابق تلقي بظلالها على المشهد السياسي في ليبيا ما بعد الثورة وحالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي التي تنعكس على العلاقات الخارجية

لليبيا والدفع بالتجربة الجديدة إلى خطوات متفائلة دون تعثر ومنها بطبيعة الحال مع فرنسا. (٣٦)

ومن الناحية الاقتصادية، يتوقع الخبراء ان الاستكشافات النفطية في ليبيا لها مستقبل زاهر ومهم مما يفتح المجال الى ان يكون لها مستقبل نفطي عالمي، فضلا عن تضاعف انتاج الغاز الطبيعي فيها مع ازدياد الاستكشافات حيث تعد ليبيا بوصف غربي "بحيرة نفطية وغازية" مع الموقع الجيوسراتيجي لها وقلّة سكانها مما يشجع فرنسا والدول الغربية للتطلع للتعاون مع طرابلس في كافة المجالات (٣٧).

واكدت الحكومة الفرنسية بانها ايضا مستعدة لبدء الافراج عن مليار دولار من الاموال المجمدة لصالح صندوق الثروة السيادية في ليبيا مع سعيها للحصول على استثمارات من الحكومة الجديدة في طرابلس وصرح رولان فاييوس في زيارة له الى ليبيا في تشرين الثاني ٢٠١٢ بان فرنسا ملتزمة بذلك الإفراج عن الاموال التي تقدم الى (هيئة الاستثمار الليبية) وتقدر ب(١,٨٦٥ دولار)، وأشار وزير الصناعة الفرنسي ارنو مونتبورج دعم بلاده لخطط اعادة اعمار ليبيا والاهتمام بصندوق الثروة السيادية الذي يعنى بالاموال الليبية العائدة للنظام السابق المجمدة في الخارج (٣٨).

وفي ذات التوجه، افتتحت في السادس من كانون الاول ٢٠١٢ (ندوة ملتقى رجال اعمال فرنسا وليبيا) وضمت شركات ورجال اعمال من فرنسا وليبيا وعقدت في العاصمة طرابلس، حيث اكدت على بدء مرحلة جديدة في العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين الطرفين، واهمية الشراكة في التنمية المستدامة لدعم ماوصفت بانها صديقة ليبيا وهي فرنسا ليكون لها دور في اعمار ليبيا بعد الحرب والدمار، ولاسيما الاتفاق على العمل في مصراته وبنغازي لتسهيل عمل الشركات الفرنسية، وفتح الاسواق الليبية امامها ومساهمة

القطاع الخاص والشركات الفرنسية في الامن والطاقة والاتصالات والبناء وصناعة الطائرات والصناعات الغذائية والشركات الطبية وغيرها. (٣٩)

ولذلك فان فرنسا ترى في ليبيا مابعد الثورة وقيام النظام الجديد بأنها بلد مهم ترنو له باريس في الاعمار والاستثمار والتنقيب عن النفط والغاز والشركات الفرنسية والتعاون العلمي والثقافي والانفتاح على السوق الليبية التجارية ومتابعة ماسعى اليه ساركوزي في ولايته بالحماسة نفسها، وهو ما أكده الرئيس هولاند في ان تكون لفرنسا مكانة في مستقبل ليبيا كدولة ديمقراطية، وفي محور الاهتمام الفرنسي في مناطق نفوذها التقليدية في شمال افريقيا .

الخاتمة.

تشهد العلاقات الفرنسية-الليبية عهدا جديدا بعد عقود طويلة من الصراع والعداء والتطبيع لتتحول الى تحالف جديد والذي كرسه ساركوزي بعد قيام الثورة في ١٧ شباط ٢٠١٢ ثم سار عليها من بعده الرئيس هولاند في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والامنية تتطلع من خلالها ليبيا الى مكافأة فرنسا على دعمها الكبير في الحملة السياسية والعسكرية التي قادتها باريس للإطاحة بالقدافي ودعم الثورة بكافة السبل والإمكانات أوريبا واميا.، ثم الحاجة للخبرات الفرنسية لإعادة أعمار ليبيا وأهمية الشركات والصناعات الفرنسية للسوق الليبية .

اما فرنسا فانها تنظر الى الازمة المالية العالمية وتأثيراتها التي ضربت اوربا من اليونان الى فرنسا بحاجة ماسة الى اعادة مواطنيها القدم لها في مناطق نفوذها في شمال افريقيا في مقدمتها ليبيا الغنية بالثروات النفطية والغازية والتي بحاجة إلى اعادة الاعمار بعد ماتركته الحرب الغربية على الاراضي الليبية، ثم ان باريس تنظر باهتمام كبير الى الموقع الجيوسراتيجي لليبيا كبوابة للقارة الافريقية شمالا والمطللة على البحر المتوسط عبر ساحلها الشمالي الطويل، وخيراته الطبيعية المتعددة بأنها تشكل لها فرصة مؤاتية لقطف ثمار موقفها الداعم للثورة

الليبية وتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية وعسكرية في هذه المنطقة الحيوية من الشرق وهذا يعيد ترتيب الترتيبات الامنية والعسكرية في المنطقة، ومناطق النفوذ السياسية في عالم الجنوب تحكم من خلالها فرنسا مكانتها في شمال افريقيا، وتنافس الولايات المتحدة التي تركز تواجدها هناك. وربما تعتقد فرنسا منذ ساركوزي بان ليبيا قد تكون الدولة التي تعوضها خسائرها الاقتصادية والمالية، وان العقود والاتفاقيات التي ابرمتها مع النظام السابق وبلغت ١٠ مليار دولار ممكن ان تعوضها وتزيد عليها مع النظام الجديد للمضي في اعادة اصلاح الاقتصاد الفرنسي والنهوض به من خلال فتح الشركات والاستثمارات ورجال الاعمال والمشاريع في ليبيا الخارجة من فترة طويلة من الركود الاقتصادي والازمات الخارجية وتدمير في البنى التحتية. وهذه المعادلة بين فرنسا وليبيا تحكم العلاقة الجديدة بينهما مابعد ٢٠١١ التي يمكن ان توصف بانها (تحالف جديد) لكل منهما اهدافه وخياراته التي يسعى اليها في المستقبل .

الهوامش

(١) مركز الدراسات الدولية-جامعة بغداد.

(١) انظر موقع الموسوعة الالكترونية: www.wikimedia.com

(٢) Ronald Bruce St John, Libya, Continuity and Chang, London and New York: routledge Taylor & France Grope, 2011, p.83.

(3) انظر: المرجع السابق، www.wikimedia.com

فاضل بيات، الدولة العثمانية في المجال العربي، دراسة تاريخية في الأوضاع الإدارية في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية حصرا مطلع العهد العثماني -أواسط

القرن التاسع عشر، ط١، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧)، ص ٥٥٦-٥٥٨.

(٤) Johan Wright History of Libya, London: hurt company, 2010, pp.7-45

وعن المقاومة الليبية راجع: الزوساننا ريليو وآخرون، عمر المختار وإعادة الاحتلال الفاشي لليبيا، (طرابلس: منشورات مركز جهاد الليبي للدراسات التاريخية، سلسلة الدراسات المترجمة، (٧)، ٢٠٠٥).

(٥) علي عبد اللطيف أحميدة: الأصوات المهمشة الخضوع والعصيان في ليبيا أثناء الاستعمار وبعده، ترجمة عمر أبو القاسم الككلي، ط١، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩)، ص ٤٦-٦٤.

(٦) انظر الدراسات الليبية المهمة:

علي عبد اللطيف أحيدة، المجتمع والدولة والاسعمار في ليبيا في الأصول الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لحركات وسياسات التواطوء ومقاومة الاستعمار ١٨٣٠-١٩٣٢، سلسلة أطروحات الدكتوراه (٢٦)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥)؛ مصطفى عمر النير، التنمية والتحديث، نتائج دراسة ميدانية في المجتمع الليبي، (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٠)؛ محمد زاهي المغربي، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في ليبيا، تقديم سعد الدين إبراهيم، (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٥).

(٧) باسكال يونيفاس، "السياسة الفرنسية في الخليج: الفرص والتحديات والانعكاسات"، في: المصالح الدولية في منطقة الخليج، ط١، (ابوظبي: مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٦)، ص٥٦؛ للمزيد من التفاصيل عن الوجود الفرنسي في الخليج العربي راجع: عبد الأمير محمد أمين، التنافس في الخليج العربي في القرن الثامن عشر، (بغداد: مطبعة اسعد، ١٩٦٦)؛ صالح محمد العابد، موقف بريطانيا من النشاط الفرنسي في الخليج العربي ١٧٨٩-١٨١٠، (بغداد: مطبعة العاني، ١٩٧٩).

(٨) بوقنطار الحسان، السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام ١٩٤٧، سلسلة أطروحات الدكتوراه (٩)، ط١، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص٤٠.
(٩) أنظر:

Christine Ockrent, "France: Looking for Europe", Carnegie Europe, in: www.carnegieEurope.com

(١٠) Ibid.

(١١) عمر الشويكي، "المسلمون والدولة العلمانية في فرنسا: علمانية متشددة ام عداء للإسلام"، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٦، (القاهرة: ابريل/نيسان ٢٠٠٤)، ص٦٠.

* (الاتحاد من اجل المتوسط) مقترح فرنسي سمع عليه من اجل إقامة كتل سياسي واقتصادي في حوض البحر المتوسط ولكنه لاقى رفضا من الزعيم الليبي القذافي.

(١٢) خالد سعد زغلول، "قراءة في ملف العلاقات الفرنسية-الليبية"، جريدة الأهرام اليومية، ٢٠١١/٣/٣١ في الموقع

الالكتروني: www.alahram.com

علي محافظة، فرنسا والوحدة العربية ١٩٤٥-٢٠٠٠، مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية، ط١، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨)، ص٢٧٥.

(١٣) زغلول، المرجع نفسه.

(١٤) John, op. cit, p. 137.

(١٥) احمد طاهر، "العلاقات الأوروبية-الليبية بداية جديدة"، جريدة الأهرام، القاهرة، ٢٠١٢/١٢/٨.

(١٦) John, op. cit, p. 138.

(١٧) طاهر، المرجع السابق.

(١٨) طاهر، المرجع نفسه.

(١٩) بيتر جي كاتزنشتاين، الحضارات في السياسة العالمية، ترجمة فاضل جكسر، سلسلة عالم المعرفة العدد (٣٨٥)، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، شباط ٢٠١٢)، ص ص ١٣١-١٣٢.

(٢٠) المرجع نفسه، ص ١٣٢.

(٢١) Wright, op. cit, p. 135.

(٢٢) زغلول، المرجع السابق؛ طاهر، المرجع السابق.

(٢٣) انظر:

Ivo H. Dalder and James G Stavridis, "Natops Victory in Libya, the Right Way to Run an Intervention," *forighn affairs*, vol.32.no.2, (march-April, 2012), pp.2-7.

(٢٤) انظر: الحلقة النقاشية "ليبيا وآفاق التحول الديمقراطي"، مجلة المستقبل العربي، السنة ٣٤، العدد ٣٩٥، (بيروت: كانون الثاني ٢٠١٢)، ص ص ٧٨-٩٠.

(٢٥) محمد سيد احمد فال، "الثورة الليبية قراءة في آليات إسقاط نظام الحكم الفردي"، في: التقرير الاستراتيجي، الأمة واقف الإصلاح ومآلات التغيير، الإصدار التاسع، (الرياض: مجلة البيان، ٢٠١٢)، ص ١٨٤.

أدت الأزمة المالية العالمية إلى تدهور مالي واقتصادي في الولايات المتحدة ودول أوربية منها فرنسا وانعكست على منظومة المال والاستهلاك والأسواق العالمية والعقارات وانهيار الاقتصاديات وضرورة البحث عن آليات للنهوض من الأزمة بالاقتراض أو الاستدانة أو الانتعاش بالاستثمارات والحصول على النقد وغيره.

انظر: زياد حافظ، الأزمة المالية العالمية، شؤون اقتصادية، (٨)، ط١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٢)، ص ٧.

(٢٦) راجع مداخلة جبريل في: "ليبيا إلى أين؟"، الحلقة النقاشية، مجلة المستقبل العربي، السنة ٣٥، العدد ٣٩٩، (بيروت: مايو/أيار ٢٠١٢)، ص ١١٤.

شهدت ليبيا بعد الثورة إجراء أول انتخابات، وأفرزت تلك الانتخابات واقعا سياسيا وايدولوجيا مغايرا للردول التي شهدت الربيع العربي، فقد أعطى الشعب الليبي أصواته إلى جانب (ائتلاف القوى الوطنية) الليبرالي الاتجاه وخاصة في أكبر مدينتين في ليبيا هما العاصمة طرابلس وبنغازي وضم الائتلاف أربعين حزبا وترأسه الدكتور محمود جبريل أمين (وزير) التخطيط في عهد القذافي الذي أصبح رئيس وزراء بعد الثورة وحصل ائتلافه على ٣٩ مقعدا من أصل ٨٠ مقعدا للأحزاب والكتل السياسية. في حين حصلت جماعة الأخوان المسلمين الممثلة في (حزب العدالة والبناء الإسلامي) على ١٧ مقعدا.

أنظر: جريدة الشرق الأوسط، لندن، ١٩٤، ١١٩٢١/٧/٢٠١٢.

(٢٧) احمد يوسف احمد وآخرون، حال الأمة العربية ٢٠١١-٢٠١٢ معضلات التغيير وآفاقه، ط١، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٢)، ص ٤٨.

- (٢٨) المرجع نفسه، ص ٤٧-٤٨.
- (٢٩) جريدة الشرق الأوسط، لندن، ع ٢٧، ٢٩/١١٩٢٩/٢٠١٢م.
- (٣٠) جريدة المشرق، بغداد، ع ٢١٨٧، ع ٢٧، ٢٩/١١٨٧/٢٠١١.
- (٣١) جريدة الشرق الأوسط، لندن، ع ٢١، ٢٩/١١٨٣٢/٢٠١١.
- (٣٢) موقع المنارة الإلكتروني، 2012-12-14 www.manara.ma.
- (٣٣) جريدة الوطن الليبية، طرابلس، ٨/١٢/٢٠١٢.
- (٣٤) انظر: الموقع الإلكتروني، www.press.solidarity.com، 12-14-2012.
- (٣٥) خالد حنفي، "الجوار القلق تأثيرات الثورة الليبية في علاقات ليبيا الإقليمية"، مجلة السياسة الدولية، ع ١٨٨، (القاهرة: نيسان ٢٠١٢)، ص ١١٨.
- (٣٦) انظر التفاصيل:
- زايد عبيد الله مصباح، "إشكاليات بناء الدولة الديمقراطية في ليبيا: القيم واتخاذ القرار"، مجلة المستقبل العربي، السنة ٣٥، ع ٤٠٣، (بيروت: ايلول ٢٠١٢).
- (٣٧) Wright, op. cit, pp.228-229.

(٣٨) جريدة العرب، الدولية، لندن، ١٣/١١/٢٠١٢.

(٣٩) جريدة الوطن، طرابلس، ٦/١٢/٢٠١٢.

French- Libyan relations: historical background and future vision

**Assistant Professor:
DR. Mufeed al-Zaidy**

Abstract

The Relations between France and Libya are distinguished to be unstable and witnessed many crisis reached to the military confrontations and War in Chad in the eighties of the last century. But after 2003 the relations started to improve between the two states especially after the improvement of Libya's relations with the western countries generally.

This research deals with the nature of the relations after the outbreak of Libyans Revolution in 17 February 2011 when France gone aggressive toward Mua'amar al-Qadhafi regime to the extent that France participated in the military intervention with NATO to end the regime, and beginning the new phase of relations between France and Libya based on alliance and cooperation in the Future.